وطالبة. كما تتبنى الجامعة المذكورة التقنيات المتطورة (تقنية النانو، والتقنية الحيوية، وتقنية الاتصالات والمعلومات وتحلية المياه...الخ).

وقد بدأت الجامعة بالعمل منذ الرابع من شوال لعام ١٤٣٠هـ بعد أن قام الملك عبد الله والعديد من رؤساء العالم بالإعلان عن افتتاح الجامعة وبدء عمليها البحثي والأكاديمي.

تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية:

تمثل المرحلة الأولى لتنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية للفترة ١٤٢٨/٢٧هـ - ١٤٣٢/٣١هـ التي أعدتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية - إحدى أربع مراحل لتنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة والتي جرى اعتمادها من مجلس الوزراء الموقر في عام ١٤٢٣هـ. تشتمل المرحلة الأولى لتنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية على ٨ برامج رئيسة، و٢٦ برنامجاً فرعياً، و١٦٢ مشروعاً، تنفذها ٣٠ جهة حكومية، بالتعاون والاشتراك مع مختلف مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة، وتقدر ميزانيتها الإجمالية للسنوات الخمس المقبلة بنحو ٧,٨٩ مليار ريال. وسوف ينتج عن تنفيذ هذه البرامج والمشروعات تسريع وتيرة البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار، وتنويع الاقتصاد الوطني، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتوسيع نطاق الاستثمار الفاعل لأحدث منجزات العلوم والتقنية والابتكار بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على أمن المملكة الشامل في ضوء التحديات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

المدن الاقتصادية:

تشتمل المكونات المعرفية في التجمعات الاقتصادية الحديثة عالمياً على التجمعات الصناعية العنقودية في قطاعات صناعية ذات تقنية متوسطة وعالية، إضافة إلى تجمعات التعليم العالي التطبيقي المناسب، وفعاليات البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار، مع مؤسسات الدعم المالي والخدمات التقنية، وقاعات المؤتمرات، وحاضنات التقنية وحاضنات الأعمال، ومراكز التميز ونقل التقنية. وتستهدف هذه التجمعات إقامة عدة برامج من أهمها: برنامج مشترك للبحث والتطوير والابتكار والربط مع الشركات الكبيرة، وبرنامج التدريب والتأهيل، وبرنامج نقل التقنية، وبرنامج خدمات أعمال مشتركة (مالية وتسويقية وغيرها)، وبرنامج مشترك لتسهيل التصدير، وبرنامج نشر وتطبيق المواصفات والمقاييس العالمية ومعايير الجودة، وبرنامج للتمويل برأس المال الجريء Venture Capital بأنواعه المختلفة، وحاضنات أعمال خاصة بقيام شركات جديدة ضمن التجمعات، وحاضنات أعمال وتقنية خاصة لسيدات الأعمال.

وتُعد المدن الاقتصادية والتي جرى تدشين أربع منها نموذجاً رائداً لبناء التجمعات الاقتصادية الحديثة التي من المطلوب أن تتفاعل وتتكامل فيها التجمعات الصناعية والتعليمية والتدريبية والمالية، وجميع المقومات سالفة الذكر، لترسي دعائم التنمية المستدامة، وتكرس لنقلة نوعية ملموسة في جميع مناحي الحياة بالمملكة على اعتبار أنها قاطرة النمو وتجسيداً واضحاً لتحويل الموارد الناضبة إلى موارد منتجة وجديدة.

مدينة الملك عبد الله الاقتصادية:

تقع مدينة الملك عبد الله الاقتصادية على ساحل البحر الأحمر بالقرب من مدينة رابغ الصناعية، حيث تغطي مساحة تناهز ٥٥ مليون م^2 (لقد تم زيادة هذه المساحة إلى ١٦٨ مليون م^2). وتجدر الإشارة إلى أن أعمال الإنشاء في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ذات الأغراض المتعددة بدأت عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) على أن يتم إنجازها على مراحل. تتألف المدينة من ستة مكونات أو مناطق هي: منطقة المجمع الصناعي، والمنطقة السكنية، والميناء، والمرافق أو المنتجعات الشاطئية، والمنطقة التعليمية، والجزيرة المالية. ومن المأمول، وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للاستثمار، أن توفر المدينة ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الاعتبارات المهمة الآتية:

- سوف تقام «المنطقة الصناعية» على مساحة ٨ ملايين م^2، وتخصص لتلبية حاجات الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة كافة.
- ستخصص الجزيرة المالية ٥٠٠ ألف م^2 للمكاتب والتي تستهدف المؤسسات المالية العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى عدد كبير من فنادق رجال الأعمال ومراكز للمعارض والمؤتمرات.